الأمم المتحدة

A/70/869

الجمعية العامة

Distr.: General
11 May 2016
Arabic
Original: Russian

الدورة السبعون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نداء موجها من وزارة خارجية جمهورية أبخازيا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول الأعضاء في مجلس أوروبا (انظر المرفق)

وأرجو ممتنا تعميم هذا النداء باعتباره وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. تشوركين

170516 130516 16-07598 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نداء موجه من وزارة خارجية جمهورية أبخازيا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول الأعضاء في مجلس أوروبا

بالنظر إلى تكرار المساعي التي تبذلها السلطات الجورجية لحمل الجمعية العامة على التصويت على القرار المتعلق بحالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، نعتبر أن من الضروري توضيح موقف أبخازيا بشأن هذه المسألة.

ونود، على وجه الخصوص، أن نلفت انتباه أعضاء الجمعية العامة إلى أنه في آذار/مارس ١٩٩٩، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى أي حل للنزاع الجورجي - الأبخازي، قامت سلطات جمهورية أبخازيا، إعراباً عن حسن نيتها ورغبتها في إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، وكذلك عملا بالحكم الوارد في الاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن العودة الطوعية للاجئين والمشردين، بالإعلان رسميا أن السلطات الأبخازية تطلق، من جانب واحد، عملية إعادة اللاجئين الجورجيين إلى مقاطعة غالي في أبخازيا[(١)].

ولتنفيذ هذه المبادرة التي اتخذتها السلطات الأبخازية، أُنشئت لجنة حكومية برئاسة النائب الأول لرئيس وزراء أبخازيا، قسطنطين أوزكان، لمعالجة القضايا المتصلة بالإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وتهيئة الظروف اللازمة للعودة المنظمة والآمنة للاجئين إلى مقاطعة غالي.

وأثارت هذه المبادرة الانفرادية التي اتخذتها السلطات الأبخازية رد فعل سلبي اتسم بقسوته من جانب جورجيا التي تدعي أن أمن اللاجئين العائدين لم يكن مضمونا تماما.

وواصلت جورجيا بشكل متعمد ومنهجي تصعيد التوتر وزعزعة استقرار الحالة في مقاطعة غالي. وقد نظمت السلطات الجورجية شتى الاعتصامات والمظاهرات على جانبها من الحدود، وعمدت إلى تهديد اللاجئين الجورجيين العائدين إلى أبخازيا وتخويفهم في محاولة لمنع عودتهم الجماعية إلى البلد[(١)].

(١) بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، تقرير بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى مقاطعة غالي (٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، الفقرة ٢٤.

غير أن ما يثير قلق السلطات الجورجية حقا بشأن هذه الحالة هو المسألة الأساسية المعلَّقة: إلى سلطة أي بلد سيخضع اللاجئون الجورجيون العائدون؟ وبحسب السلطات الجورجية، فإن جورجيا ستخسر اللاجئين العائدين إلى مقاطعة غالي في أبخازيا قبل إعادة بسط سلطة جورجيا عليها. وعلى هذا النحو، كتب وزير الدولة الجورجي آنذاك فازا لوردكيبانيدزه، في مقاله المعنون ''سنعود بكرامة إلى أبخازيا'': ''جورجيا تحدد الشروط التالية: يجب أن يعود اللاجئون، ليس إلى أبخازيا مستقلة، بل إلى جورجيا''. وأدلى الرئيس الجورجي آنذاك إدوار شيفرنادزه ببيانات مماثلة على التلفزيون الجورجي[٢].

ومن الواضح بشكل متزايد أن السلطات الجورجية لا تكترث لعودة اللاجئين إلى أن تعود جورجيا لتبسط سلطتها على أبخازيا. وكل هذا يشكل تأكيدا مباشرا للنوايا الحقيقية لجورجيا التي لا تسعى إلى إيجاد أي حلول للمسائل الإنسانية وتقوم على الدوام بتسييس عملية عودة اللاجئين.

وبحسب النائب الأول لرئيس وزراء أبخازيا، قسطنطين أوزغان، رئيس اللجنة الحكومية، فإن السلطات الجورجية لا تكترث لعودة اللاجئين وتستخدمهم كأداة للضغط على القيادة الأبخازية. وتحقيقا لهذه الغاية، لجأت هذه السلطات إلى التخويف، وصادرت جوازات سفر الناس، وهددت بوقف المساعدة التي تقدمها المنظمات الإنسانية الدولية، إضافة إلى حيل أخرى. وخلال اجتماع مقرر بين أعضاء اللجنة الحكومية والسكان المحليين في مقاطعة غالي، انفجرت قنبلة، مما تسبب بإصابة عدة أشخاص، بمن فيهم أعضاء اللجنة، بجروح تتفاوت درجة خطورتها. وتهدف هذه الأعمال التخريبية التي تلجأ إليها السلطات الجورجية إلى بث الخوف بين السكان المحليين العائدين طوعا إلى ديارهم، وكذلك إلى إقامة الدليل أمام المجتمع الدولي على عجز القيادة الأبخازية عن استعادة النظام في هذه المنطقة ''الشائكة''.

ولقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي عملت بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مقاطعة غالي في أبخازيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ هذا العدوان السافر من جانب السلطات الجورجية. وتشير بعثة الأمم المتحدة بوضوح، في الفقرة ٥٨ من تقريرها النهائي، إلى أن الجماعات المسلحة للجورجيين نفذت هجمات مستهدفة في مقاطعة غالي لبضع سنوات بعد انتهاء الأعمال القتالية المفتوحة. وفي البيانات العامة التي أدلى بها قادة أكثر هذه الجماعات شهرةً، مثل ''الفيلق الأبيض'' و ''إخوان الغابة''، جرى التشديد على أن المهمة الرئيسية لهذه الجماعات هي ضمان استعادة أبخازيا

(٢) صحيفة *Svobodnaya Gruziya* (''جورجيا الحرة'')، ١١ آذار/مارس ١٩٩٩.

بالقوة. وتتمثل مهمتها العاجلة في إشاعة جو من الخوف وانعدام الأمن بين اللاجئين الذين عادوا إلى مقاطعة غالي، للدلالة على أنه من المستحيل البقاء في أمان في الأراضي التي تسيطر عليها السلطات الأبخازية. ولتحقيق هذا الهدف، لجأت هذه الجماعات إلى نصب الكمائن والاختطاف وزرع الألغام[٣].

وأصبح من الواضح أن الجورجيين لن يقوموا بتيسير عودة اللاجئين، بل لن يفعلوا سوى عرقلة هذه العملية عوضاً عن ذلك. ونتيجة لذلك، علقت اللجنة الحكومية عملها. إلا أنه لا يزال من الممكن ترتيب عودة نحو ٠٠٠ ٥٠ من اللاجئين الجورجيين إلى مناطق في جمهورية أبخازيا، ولا سيما مقاطعة غالي. وعلاوة على ذلك، فإن مقاطعة غالي ليست المنطقة الوحيدة في أبخازيا التي يعيش فيها جورجيون. فوفقا لمكتب الإحصاءات الحكومي في جمهورية أبخازيا، هناك في المجموع ٣٢٩ ١٣ شخصا من أصول عرقية جورجية يعيشون في مناطق أخرى من أبخازيا.

ولعل هذا هو المثال الوحيد في الممارسات الدولية الحديثة على عودة واسعة النطاق للاجئين من هذا القبيل إلى منطقة يدور فيها نزاع بين مجموعات عرقية لم يجد تسوية بعد.

وللأسف، وعلى الرغم من الجهود المتضافرة في جمهورية أبخازيا التي تبذلها مختلف المنظمات الدولية النافذة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المسؤولة مباشرة عن رصد عملية عودة اللاجئين، لا يزال خبراء المفوضية غير قادرين على التحقق من عودة اللاجئين إلى مقاطعة غالي وبالتالي فعودتهم إلى أراضي جمهورية أبخازيا لم تُسجَّل رسميا.

واستجابة لطلبات متكررة من السلطات الأبخازية، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دراسة شملت اللاجئين الجورجيين الذين يعيشون في جورجيا، بشأن الظروف التي قد يرغبون في ظلها بالعودة جماعيا إلى أبخازيا. ومما لا يخلو من الدلالة في هذه الدراسة أن ٩٤,١ في المائة من المجيبين ذكروا أنهم لن يعودوا إلى أبخازيا إلا بعد إعادة ضمها إلى جورجيا. وذكر ٢,٥ في المائة فقط من اللاجئين الجورجيين أنهم يرغبون في العودة إلى منازلهم الدائمة في جمهورية أبخازيا المستقلة عن جورجيا[٤].

(٣) بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، تقرير بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى مقاطعة غالي (٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، الفقرة ٥٨.

(٤) Intentions Survey on Durable Solutions: Voices of Internally Displaced Persons in Georgia, UNHCR, June 2015, p. 65, table 6.1b.

وفي الوقت نفسه، ما فتئت السلطات الجورجية تتلاعب بالأرقام المتعلقة بأعداد اللاجئين الجورجيين، وتتعمد تضليل المجتمع الدولي. ووفقا لأحدث الأرقام في الجانب الجورجي، على النحو المبين في التقرير الفصلي الذي أعدته وزارة خارجية جورجيا بشأن حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، يزعم أن عدد اللاجئين الجورجيين من أبخازيا يبلغ في الوقت الراهن حوالي ٠٠٠ ٤٣٠[٥]. ويعزف الوفد الجورجي على وتر هذه الإحصاءات المضخمة في البيانات التي يدلي بها في مختلف محافل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.

وحسب التعداد الأبخازي لعام ١٩٨٩، كان هناك ٠٠٠ ٢٤٠ شخص من أصول عرقية جورجية يعيشون في إقليم أبخازيا. ومن الواضح أن عدد الأشخاص الذين فروا من أبخازيا خلال النزاع الجورجي – الأبخازي لا يمكن أن يكون أعلى من هذا الرقم. وبالتالي، فالعدد ٠٠٠ ٤٣٠ ملفق بغرض تضليل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ما برحت جورجيا لسنوات عديدة تنتهك الحقوق الفردية والجماعية لمواطني جمهورية أبخازيا، وتنفذ تدابير متعمدة لفرض العزلة الدولية على مواطني أبخازيا، وعرقلة جهودهم الرامية إلى ممارسة حقهم في حرية التنقل، والحصول على التعليم والرعاية الطبية ذات النوعية الجيدة في البلدان الأجنبية.

وتعزز جورجيا هذه السياسة على المستوى التشريعي. ونحن نشير هنا إلى القانون الجورجي التمييزي بشأن ما يسمى ''الأراضي المحتلة''، الذي ينص على أن مواطني البلدان الأجنبية الذين يدخلون أراضي جمهورية أبخازيا من الاتحاد الروسي يتعرضون للملاحقة الجنائية في جورجيا. وتتعارض هذه الإجراءات التي اتخذتها القيادة الجورجية مباشرة مع أحكام المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد أنه يحق لكل فرد حرية التنقل، وأن يغادر أي بلد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه.

ويُوجّه الانتباه إلى ضرورة استعراض هذا القانون التمييزي بشأن ''الأراضي المحتلة'' من جانب المفوضية الأوروبية في تقريرها لعام ٢٠١٤ وتوصياتها بشأن تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في جورجيا[٦]. ولقد حثت لجنة البندقية أيضا حكومة جورجيا، في الفتوى التي

(٥) First Quarterly Report (January-March 2015) of the Ministry of Foreign Affairs of Georgia on the Human Rights Situation in the Occupied Regions of Georgia, para. 1.2.

(٦) Implementation of the European Neighbourhood Policy in Georgia: Progress in 2014 and recommendations for actions, p. 9.

اعتمدتها خلال جلستها العامة السابعة والتسعين المعقودة في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على اتخاذ تلك الخطوة، بخصوص القانون التمييزي بشأن ''الأراضي المحتلة''.

وبهذه الطريقة، فإن الجورجيين أنفسهم يخالفون عمدا المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويحرمون مواطني أبخازيا من فرصة ممارسة حقوقهم في حرية التنقل دون عراقيل، والحصول على التعليم والرعاية الطبية من النوعية الجيدة، والتفاعل الثقافي والرياضي والاجتماعي، والتنقل لأغراض الدراسة.

وبناء على ما سبق، فإن السلطات الأبخازية تصرُّ مرة أخرى على ضرورة مشاركتها في أعمال لجان الأمم المتحدة الرئيسية التي تتناول قضايا اللاجئين، ليتسنى لها عرض موقفها أمام الممثلين في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن حل هذه المشكلة دون إيلاء الاعتبار الواجب لآراء السلطات الأبخازية ومواقفها.

وللأسف، فإن السلطات الأبخازية منعت من إجراء أي اتصال مع اللجان الرئيسية التابعة للأمم المتحدة ووفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اللجان الرئيسية بسبب الإجراءات التي تتخذها وزارة خارجية الولايات المتحدة التي تستغل موقف بلدها باعتباره البلد المضيف للأمم المتحدة بانتظام لرفض دخول الممثلين الرسميين لجمهورية أبخازيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تولي اهتمامها لتلك الإجراءات ذات الطابع التمييزي، التي تتعارض مع المعايير الدولية القائمة، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتمكين الوفد الأبخازي من السفر لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة والمشاركة في أعمال اللجان الرئيسية قبل التصويت في الجمعية العامة بشأن مسألة اللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

نيسان/أبريل ٢٠١٦